

## لقاء توافيكي خصص لشرح مضامين القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء

في إطار اللقاءات التوافقية التي تعقدها وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني مع المهنيين المعنيين، على إثر صدور القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، ترأس السيد ادريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، لقاء توافيكي يوم الثلاثاء 3 يناير 2017، بمقر الوكالة الحضرية لفاس خصص لشرح مضامين القانون المذكور، وذلك بحضور أعضاء المجالس الجهوية الثلاثة لهيأة المهندسين المعماريين بجهة فاس-مكناس، وأعضاء الهيأة الجهوية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين، وبعض المهندسين المختصين وممثلين عن جمعية المنعشين العقاريين بفاس، وممثلين عن الكونفدرالية العامة لمقاومات المغرب فرع فاس،

وقد عرف هذا اللقاء التوافيكي تقديم شروحات مفصلة حول أهم مضامين ومستجدات هذا القانون، من طرف السيد الوزير، الذي أكد على أهمية هذا القانون والذي جاء للحد من المخالفات في ميدان التعمير والبناء وأثارها السلبية على المشهد العمراني والمعماري وعلى سلامة المواطنين ببلادنا، مسلطا الضوء على الأهداف المتوخاة منه والمتمثلة أساسا في ما يلي :

- تجاوز الاختلالات والنواقص التي تشوب منظومة المراقبة ؛
- تحديد وتوضيح المسؤوليات في مجال المراقبة ؛
- الارتقاء بمكانة المهنيين المتدخلين في الورش.

وقد أجمع الحاضرون على أهمية هذا القانون والإيجابيات التي جاء بها، متحفظين عن بعض النقاط ومعربين عن تخوفاتهم بخصوص العقوبات السالبة للحرية وصعوبة التبليغ عن المخالفات من طرف المهنيين وكذا التجاوزات المحتملة التي قد تصدر عن المراقبين، لا سيما في ما يتعلق بسوء تقدير المخالفات دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الطفيفة التي تفرضها طبيعة المشاريع والقرارات المتخذة من طرف المهندس المعماري عند الاقتضاء، ناهيك عن صعوبة تطبيق مقتضيات هذا القانون على أرض الواقع، لاسيما في ما يتعلق بتنظيم وتتبع الورش من طرف المهنيين. كما أعرب المتدخلون عن رفضهم لمعاقبة المشارك بنفس العقوبة المطبقة على الفاعل الأصلي للمخالفة.

وفي إطار التفاعل مع هذه التساؤلات، قدم السيد الوزير أجوبة بددت المخاوف المعبر عنها من طرف المهنيين المعنيين، مشيرا إلى أن الوزارة بصدد إعداد النصوص التنظيمية الواردة في هذا القانون والتي ستتم إحالتها على الهيئات المعنية للتشاور بشأنها